عيسى الكندري يقترح تخفيض مدة السجن لمن يحفظ القرآن الكريم من المحكومين

عيسى الكندري

تقدم النائب عيسى الكندري باقتراح برغبة أن تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لتشجيع المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية على حفظ القرآن الكريم وتدبره مقابل إعفائهم من تنفيذ ما تبقى من مدة الحبس المقضي بها أو بعضها.

ونص الاقتراح على ما يلي: ذهبت التشريعات الجزائية المقارنة إلى العناية بالإنسان ومنها تشريع الكويت، حيث نصت المادة 83 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 على أنه «يجوز للمحكمة إذا رأت أن المتهم جدير بالرأفة بالنظر إلى الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة أو بالنظر إلى ماضيه أو أخلاقه أو سنه أن تستبدل بعقوبة الإعدام عقوبة الحبس المؤبد أو المؤقت.. وأن تستبدل بعقوبة الحبس المؤبد الحبس المؤقت...».

كما نصت المادة 81 من القانون ذاته على أنه «إذا اتهم شخص بجريمة تستوجب الحكم بالحبس جاز للمحكمة إذا رأت من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها جريمته أو تفاهة هذه الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى الإجرام أن تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب.. وإذا انقضت المدة التي حددتها المحكمة دون أن يخل المتهم بشروط التعهد، اعتبرت إجراءات المحاكمة السابقة كأن لم تكن، أما إذا أخل المتهم بشروط التعهد فإن المحكمة تأمر بناء على طلب سلطة الاتهام أو الشخص المتولي رقابته أو المجني عليه بالمضي في المحاكمة وتقضي عليه بالعقوبة عن الجريمة التي ارتكبها». وقضت المادة 82 أنه «يجوز للمحكمة إذا قضت بحبس المتهم أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم ويصدر الأمر بوقف تنفيذ الحكم لمدة ثلاث سنوات، فإذا انقضت هذه المدة دون أن يصدر حكم بإلغاء وقف التنفيذ اعتبر الحكم الصادر بالعقاب كأن لم يكن..»، ثم جاءت المادة 87 بالنص على أنه «يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بالحبس قضى ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليه..» وذلك بالشروط المنصوص عليها فيها وفي المواد المرتبطة بها.

ويتضح مما سلف أن الهدف الأسمى للعقوبة بخلاف الردع الخاص هو ترميم الشخصية الإنسانية وتطهيرها من دنس الجريمة التي لحق بها ولم يكن في الخاطر تدمير هذه الشخصية ثم العودة بصاحبها بعد إصلاحها إلى المجتمع ليشارك في دفع عجلة العمل الوطني.

من جانب آخر، فانه لا شك في أن قراءة القرآن الكريم تسمو بالنفس البشرية، وتنميها، وتحصنها، وترتقي بها إلى آفاق المعرفة والقدرة على التمييز بين الصالح والطالح، وبين الغث والسمين، والله سبحانه وتعالى يكافئ المسلم إذا قرأ في القرآن الكريم ولو بغير فهم، فما بالك لو كانت القراءة مقرونة بتدبر آيات الذكر الحكيم وحفظها بعد أن يشعر القارئ بعذوتها ويحس بحلاوتها، إذن فهم وحفظ القرآن الكريم شيء عظيم لما فيه من عبر ووصف للجنة التي وعد بها المتقون، وجزاء التائبين والمستغفرين، وتهذيب للنفس البشرية، والنأي بها عن كل ما يغضب الله تعالى، ويضر المجتمع. وما دام هذا هو شأن حفظ ما تيسر من القرآن الكريم بعد فهمه وتدبره فمن ثم يجب دعم وتشجيع المحكوم عليهم ومساعدتهم على ذلك ما استطاعوا إليه سبيلا.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لعمل منظومة تشريعية يشارك في وضعها نخبة من الخبراء والمختصين، تهدف إلى تشجيع المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية على حفظ القرآن الكريم وتدبره مقابل إعفائهم من تنفيذ ما تبقى من مدة الحبس المقضي بها أو بعضها».

«الأولويات»: جلسات استثنائية لإقرار التشريعات المدرجة على جدول أعمال المجلس

خالد الشطي واحمد الفضل ودحامد الملا

لمشاهدة الفيديو

ناقشت لجنة الأولويات أمس استكمال وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الفضل في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها التاسع واستعرضت بحضور وزيرة الشؤون الاقتصادية مريم العقيل المشاريع الحكومية الجاهزة لتقديمها للمجلس. وأشار إلى أن هناك عدة مشاريع حكومية منها قانون حماية المنافسة، ومراقبي الحسابات، وتنظيم المهن المصرفية، على وشك الإحالة لمجلس الأمة تمهيدا لإحالتها للجان البرلمانية المختصة، حيث تم الانتهاء منها وتبقى فقط كتابة المذكرات الإيضاحية لها.

وبين أن اللجنة التشريعية لم تنعقد في الأسبوع الجاري بسبب سفر رئيسها ومقررها إلى روسيا، وبالتالي فإن اجتماعها المقبل سيكون مطولا من أجل الانتهاء من عدة مواضيع عالقة منها مشروع القانون بشأن السجل العيني الذي توجد عليه بعض التعديلات. وتوقع أن يتم في الجلسة المقبلة التصويت على (السجل العيني) ومشروع القانون بشأن مكافحة الغش التجاري في مداولتيهما الثانية.

وبين أنه من المتوقع أيضا الانتهاء من قانون المحاماة يوم الاثنين المقبل وأن يدرج على جدول أعمال جلسة المقبلة، مؤكدا في الوقت ذاته أنه من المتوقع إدراج قانوني التأمين ونزع الملكية في حال انتهاء اللجنة المالية من إعداد تقريرها بشأنها يوم الأحد المقبل.

وأشار إلى أن التعديلات المنظورة في اللجنة المالية بشأن قانون المناقصات فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة يتوقع أن تنجز الأحد بعد المقبل، وبالتالي فإنها ستناقش خلال شهر رمضان المبارك «ما لم تعيقه الاستجوابات».

وقال: «حسب ما نراه الآن من مشاريع بقوانين واقتراحات بقوانين شارفت اللجان المختصة على الانتهاء منها فإن جدول أعمال المجلس في شهر رمضان سيكون مزدحما، وأتمنى أن الاستجوابات لا تعيق هذه المواضيع». وكشف عن عزم اللجنة طرح فكرة عقد جلسات استثنائية لإقرار التشريعات المدرجة على جدول أعمال المجلس، ولا سيما تلك المتعلقة بتنشيط الاقتصاد وحمايته، ولا سيما مشروع قانون (الإعسار).

وأوضح أنه تقدم باقتراح بقانون لاستبعاد عقوبة حبس الحرية في قضايا الدين المدني وتشمل الشيكات وغيرها.

وأكد أن المشروع الحكومي بشأن الإعسار أو (الإفلاس) يساعد كثيرا في هذا الجانب وخصوصا بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين قد تتعثر مشاريعهم لأسباب خارجة عن الإرادة.

وأكد أن المشروع بقانون في شأن الإعسار ضخم ويضم أكثر من 300 مادة ويضع تفسيرا للمدين وأنواع المدينين إن كان فردا أو شخصية اعتبارية أو غيرها، وكذلك نوع الدين إن كان تجاريا أو مدنيا، ويتضمن مراعاة المدين إن كانت مديونيته لأسباب قاهرة أو لإهمال. واعتبر أن الكثير من مشاكل المدينين في الديون المدنية سوف تقل لأن مشروع القانون يعاقب المدين المتحايل فقط، مشددا على أنه لا توجد دولة محترمة في العالم تعمل فقط كجابية لدين الدائن من المدينين.

.. كيف خرج صاحب حساب المجلس؟

طالب النائب احمد الفضل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالإنابة الشيخ ناصر الصباح ان يخرج بيانا حيث ورد أن المقبوض عليه صاحب حساب المجلس هرب خارج البلاد بعدما أفرجت عنه النيابة بكفالة. «وأريد من الوزير ان يخرج بيانا يفسر كيفية خروج هذا الشخص بكفالة قدرها ألف دينار رغم انه قيد التحقيق ومتهم بعدة قضايا». واضاف: هذا الرجل لا يسوى الملابس التي يرتديها وبالتالي حبسه لن يقدم ولن يؤخر وان مثل هذا وغيره من الجراثيم انتشرت على ساحات التواصل الاجتماعي يجب القضاء عليهم وعلى حساباتهم. وأستغرب هذا الإصرار في بداية الأمر وجلبه للتحقيق بسبب فساده الذي تغاضت عنه كل السلطات الأمنية طيلة الفترة السابقة. وتساءل: كيف هرب هذا الشخص وما مصير حسابه؟ مؤكدا ان شخصه لا يهم ولكن الاداة المتمثلة في حسابه الموجودة حتى اليوم هي المشكلة الكبرى. وقال الفضل ان هروب هذا الشخص رفقة حسابه تعد كارثة كبرى، مؤكدا ان اصحاب تلك الحسابات ومن وراءهم لا يحبون البلد وهؤلاء سودوا صفحاتهم ولم يبيضوها.

واضاف «ما يعزك الا ابن بلدك»، مؤكدا وجود العديد من المغردين والناشطين الكويتيين المخلصين لوطنهم. ودعا الفضل وزير الدفاع ووزير الداخلية بالانابة لما عرف عنه من حزم الى ان يضع حدا لذلك الجرثومة التافه. ورأى ان هذا الشخص مضت عليه ثلاث سنوات ولم يقدر عليه او يردعه احد ومن مسؤول الى آخر ومن عضو الى آخر من اجل حمايته رغم مرجعيته المعروفة.

وطالب ايضا بضرورة معرفة من المسؤول في «الداخلية» عن عدم التحفظ على جواز شخص مازال قيد التحقيق والحجز وخرج بكفالة رغم انه مطلوب.

وأكد ضرورة غلق هذا الحساب ويجب الا يترك لأنه سيأتي بأحقاد وتشويش أكبر ثم انه خارج البلاد ولم يعد هناك شيء يخيفه.

وقال الفضل «ان هذا الشخص صنيعة (الداخلية) ومن سهل له الحماية وغطى عليه وانه غدا سيفضحكم وسترون».

ما أوجه استثمار أموال المشمولين بالرعاية في هيئة القصّر؟

وجه نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري سؤالا إلى د.فهد العفاسي جاء فيه: في عام 1983 صدر القانون رقم 67 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون القصر وخصصت لها ميزانية ملحقة، ونص القانون على أن تتولى الهيئة الوصاية على قُصر الكويتيين، والقوامة على ناقصي وفاقدي الأهلية، والمفقودين والغائبين من الكويتيين، وإدارة أموال الأثلاث، ويتولى وزير العدل رئاسة مجلس إدارة الهيئة الذي يضم في عضويته المدير العام وسبعة من ذوي الخبرة، وتُحدد مكافأة نائب الرئيس وأعضائه بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير العدل، وتتولى الهيئة إدارة الأموال المشتركة بناء على موافقة الشركاء على الشيوع من غير المشمولين برعايتها وتتقاضى نظير ذلك ما يعادل نسبة 5٪ من صافي عائد حصة غير المشمولين برعايتها. كما أن مجلس الإدارة يُقرر اقتطاع ما يعادل نسبة لا تجاوز 5٪ من صافي عائد استثمار الأموال التي تُديرها لحساب المشمولين برعايتها على أن تُخصص كل هذه الأموال على ما يعود بالنفع العام على كافة الأغراض التي أُنشئت من أجلها الهيئة.

في ضوء ما سلف، ورغبة في الوقوف على ما يتم بخصوص الأموال التي تؤول الى الهيئة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ إجمالي الأموال التي تتولى الهيئة إدارتها في كل عام على مدى السنوات الخمس الماضية المنتهية في آخر عام 2018، مع بيان طبيعة هذه الأموال ونوعها، وما كان منها داخل البلاد وما كان خارجها، وما يخص القصر من هذه الأموال، وما يخص غيرهم من باقي المشمولين برعاية الهيئة.

2 ـ ما الأوجه والمجالات التي تستثمر فيها الهيئة أموال المشمولين برعايتها على مدى السنوات الخمس الماضية، وما نسبة المخاطر فيها؟

3 ـ كم بلغت عوائد الاستثمار في كل سنة من السنوات الخمس؟

4 ـ هل تعرضت هذه الاستثمارات لأي خسارة خلال تلك الفترة وما قبلها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما سبب حدوث هذه الخسارة؟

5 ـ ما الجهة المنوط بها توجيه استثمارات الهيئة؟ مع تزويدي بالسيرة الذاتية لأعضاء هذه الجهة.

6 ـ كم بلغت جملة المبالغ التي أُقتطعت من صافي عائد استثمار الأموال التي تديرها الهيئة؟ وكم بلغت الأموال التي أُقتطعت من أموال القُصر على وجه الخصوص على مدى السنوات الخمس المنتهية في عام 2018؟

7 ـ فيما أنفقت الهيئة الأموال التي آلت اليها نظير استثمار وإدارة أموال المشمولين برعايتها في كل سنة من السنوات الخمس الماضية؟

8 ـ هل كان من بين أوجه الصرف من هذه الأموال صرف مكافآت أو إجراء تعيينات تحت أي مسمى؟

9 ـ كم عدد المشمولين برعاية الهيئة ـ كل فئة على حدة ـ على مدى السنوات الخمس الماضية؟

10 ـ كم عدد من طلبوا إعفاء الهيئة من الوصاية على قصرهم ووافقت الهيئة على طلبهم مقارنة بالعدد الكلي في كل سنة من السنوات الخمس الماضية؟

11 ـ ما الأسباب التي دعت الى طلب إعفاء الهيئة من الوصاية على قُصر الكويتيين؟

12 ـ هل كان تعيين غير الكويتيين في الهيئة بموافقة ديوان الخدمة المدنية؟ وهل كان ما يصرف لهم في حدود ما قرره الديوان أم كان يصرف للبعض منهم مبالغ إضافية؟

13 ـ ما سبب اقتطاع الهيئة نسبة من صافي عائد استثمار الأموال المملوكة للقصر الذي يقضي الواجب بالمحافظة على أموالهم؟

14 ـ ما النظام، وآلية، ومواعيد خصم نسبة من صافي عائد استثمار أموال القُصر؟ وهل يكون ذلك في كل شهر؟

عبدالله الكندري: داعم وبشدة لتطوير القدرات الطلابية

عبدالله الكندري

أكد النائب عبدالله الكندري دعمه اللامحدود لطلبة العلم في الداخل والخارج، مشددا على ضرورة ان يولي المجلس والحكومة اهتماما بالغا بالطلبة الدارسين في الخارج ممن يقومون برفع اسم الكويت في المحافل الدولية وتحديدا اصحاب المشاريع العلمية الشبابية.

وأكد النائب عبدالله الكندري ان الاهتمام بالطلبة وزيادة ثقافتهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم تسهم في صنع قادة للمستقبل يستطيعون بعد انهاء دراستهم قيادة مؤسسات الدولة بمختلف أنواعها ليسهموا في تنمية وتطوير بلدهم. وأوضح النائب الكندري انه التقى عددا من الطلبة الدارسين في ولاية اريزونا الأميركية حيث كانوا يحملون مبادرة حول كيفية اعداد القادة وكان هدفهم ايصال رسالة الى مجلس الأمة بأهمية وضرورة الالتفات لهذه الفئة. وفي هذا الإطار، قال الطالب سعود الكندري ان ما يحملونه هو مسابقة هدفها التقدم العلمي للطلبة وكيف يتحولون الى قادة في المستقبل، مشيرا الى انهم سيغادرون بتاريخ 13 يوليو المقبل الى اريزونا لعمل دورة تدريبية للطلبة هناك لإعداد القادة. من جهته، قال الطالب عبدالرحمن الكندري ان الهدف من زيارة المجلس هو ايصال رسالة طلبة مديري العلوم التنفيذيين والتعريف بهم وما دورهم كمديرين في الكويت وتبيان دورنا عندما نذهب الى اريزونا لشرحه للطلبة هناك.

عبدالرحمن الكندري

سعود الكندري

لمشاهدة الفيديو

تمدين
TAMDEEN
العقارية

إعلان
شركة التمدين العقارية (ش.م.ك.ع)
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة التمدين العقارية (ش.م.ك) عامة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المزمع انعقادها يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٥/١٢ في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً في مول ٣٦٠ – منطقة الزهراء – الدور الرابع – قاعة الاجتماعات رقم ٦ وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

٢- سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليه.

٣- مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وإعتمادها.

٤- سماع تقرير الحوكمة و تقرير لجنة التدقيق عن عام ٢٠١٨.

٥- سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية.

٦- سماع تقرير التعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ و التي سوف تتم خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١.

٧- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (١٠٪) من رأس المال المدفوع (أى بواقع ١٠ فلس من القيمة الاسمية للسهم الواحد) وذلك بعد خصم أسهم الخزينة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له ١٥ يوم عمل بعد تاريخ إنعقاد الجمعية العامة، على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد ٥ أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق.

٨- مناقشة صرف مكافأة اعضاء مجلس الإدارة بقيمة ٦٠,٠٠٠ د.ك (ستون ألف دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٩- الموافقة على إستقطاع ١٠٪ بمبلغ ٥٥٦,٤٣٢ د.ك (خمسمائة وستة وخمسون ألف وأربعمائة واثنان وثلاثون دينار كويتي) من الأرباح الصافية للشركة لصالح الإحتياطي القانوني.

١٠- مناقشة إقتطاع ١٠٪ بمبلغ ٥٥٦,٤٣٢ د.ك (خمسمائة وستة وخمسون ألف وأربعمائة واثنان وثلاثون دينار كويتي) من الأرباح الصافية للشركة لصالح الإحتياطي الإختياري لتدعيم المركز المالي للشركة.

١١- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لايتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم ٢٠١٠/٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

١٢- تفويض مجلس الإدارة للقيام بالمساهمات الإجتماعية والتبرعات في حدود مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ د.ك (مائتان ألف دينار كويتي) للسنة المالية ٢٠١٩.

١٣- مناقشة اخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية المالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

١٤- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات و ذلك للسنة المالية التي تنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

١٥- انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة لمدة ثلاث سنوات قادمة.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور أو من ينوب عنهم مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) في منطقة شرق - شارع الخليج العربي - مبنى برج أحمد - الدور الخامس - لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجدول الأعمال، وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على: ٢٢٤٦٤٥٦٥ / ٢٢٤٦٤٥٧٩.

مجلس الإدارة

نفي بوعدنا

إعلان توزيع أرباح
للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31
شركة المتاجرة AL MUTAJARA REAL ESTATE CO.

يسر مجلس إدارة شركة المتاجرة العقارية ش.م.ك مقفلة أن يعلن للسادة المساهمين الكرام عن بدء توزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31

بنسبة 8% (بواقع 8 فلس لكل سهم)

وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة

بتاريخ انعقاد الجمعية العامة في 2019/03/31

وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2019/04/25

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (إدارة سجلات المساهمين)

الشرق - شارع مبارك الكبير - عمارة زيد الكاظمي - الدور الرابع - مقابل بنك الخليج الرئيسي

خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً

وحتى الساعة 1:30 ظهراً من الأحد حتى الخميس

هاتف: 22250600 الفاكس: 22416289

المستندات الواجب توافرها لاستلام الارباح النقدية: أن يكون الحضور شخصي أو ما ينوب عنه بموجب توكيل رسمي مع صورة من مستندات التوكيل / التفويض ومصادقة توقيع

مجلس الإدارة

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar